

الإطار القانونية والإجرائية للتحكيم في النزاعات الرياضية في القانون الإماراتي  
دراسة تحليلية مقارنة مع القانون المصري والفرنسي  
Analysis of the legal and procedural framework for arbitration in  
sports disputes in UAE law, a comparative study with Egyptian and  
French law

محمد عبدالله المدحاني **Mohamed Abdulla Mohamed Almadhaani**  
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)  
almdhanni@gmail.com  
حسن نظام بن هاشيم **Hasniizam Hashim**  
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)  
hasnizam@usim.edu.my  
عبدالمنان اسماعيل **Abdulmanan Ismail**  
Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)  
manan@usim.edu.my

ملخص البحث

Article Progress

Received: 27 Sep 2023  
Revised: 28 Nov 2023  
Accepted: 6 Dec 2023

\* Corresponding

Authors:  
**Mohamed Abdulla  
Mohamed  
Almadhaani**

E-mail:  
almdhanni@gmail.com

تهدف هذه الدراسة الى تحليل الإطار القانوني والإجرائي للتحكيم في النزاعات الرياضية في القانون الإماراتي ومقارنته مع القوانين المصرية والفرنسية. وقد تم ذلك من خلال مقارنة بين أحكام التشريعات الرياضية في الإمارات، وتحديد القانون الاتحادي رقم 16 لسنة 2016 الذي يتعلق بتأسيس مركز الإمارات للتحكيم الرياضي وقواعده الإجرائية، وبين أحكام قوانين الرياضة في مصر وفرنسا. وقد تم في هذه الدراسة عرض المفاهيم المتعلقة بالتحكيم الرياضي كما تم التأكيد على دور المراكز المتخصصة في التحكيم الرياضي، مثل مركز الإمارات للتحكيم الرياضي في الإمارات، والمركز المصري للتسوية والتحكيم الرياضي في مصر، وغرفة التحكيم الرياضي في فرنسا. هذا بالإضافة إلى تسليط الضوء على الإجراءات التي يجب اتباعها في عملية التحكيم الرياضي وأهمية الالتزام بها لضمان صحة وشرعية عملية التحكيم. وقد تمت مناقشة إجراءات التحكيم في المنازعات الرياضية وتحليلها بما يتوافق مع التشريعات الإماراتية والمقارنة في مصر وفرنسا. واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي للإطار القانوني والإجرائي للتحكيم في النزاعات الرياضية في القانون الإماراتي ومقارنته مع القانون المصري والفرنسي

ليستدل منها على حقائق كاملة، وفي الختام، تبين أن المشرع الإماراتي والمشرعين المصريين والفرنسيين قاموا بتحديد إجراءات التحكيم في المنازعات التعاقدية بدءاً من تشكيل هيئات التحكيم وصولاً إلى صدور الحكم النهائي. تم التأكيد على ضرورة تحديد القوانين المطبقة على إجراءات التحكيم، سواء بالاتفاق بين الأطراف أو وفقاً للوائح الرياضية المعمول بها في الدولة.

**الكلمات المفتاحية:** الإطار القانوني، الإطار الإجرائي، التحكيم، النزاعات الرياضية.

## ABSTRACT

This study aims to analyze the legal and procedural framework for arbitration in sports disputes in UAE law and compare it with Egyptian and French laws. This was done through a comparison between the provisions of sports legislation in the Emirates, specifically Federal Law No. 16 of 2016, which relates to the establishment of the Emirates Center for Sports Arbitration and its procedural rules, and the provisions of sports laws in Egypt and France. In this study, concepts related to sports arbitration were presented, and the role of specialized centers in sports arbitration was emphasized, such as the Emirates Sports Arbitration Center in the Emirates, the Egyptian Center for Sports Settlement and Arbitration in Egypt, and the Sports Arbitration Chamber in France. This is in addition to highlighting the procedures that must be followed in the sports arbitration process and the importance of adhering to them to ensure the validity and legitimacy of the arbitration process. Arbitration procedures in sports disputes were discussed and analyzed in accordance with UAE and comparative legislation in Egypt and France. The researcher followed the descriptive, analytical, inductive approach to the legal and procedural framework for arbitration in sports disputes in UAE law and compared it with Egyptian and French law to infer complete facts from it. In conclusion, it was found that the Emirati legislator and the Egyptian and French legislators determined arbitration procedures in contractual disputes, starting from the formation of arbitration bodies until the issuance of the final ruling. The need to determine the laws applicable to arbitration procedures was emphasized, whether by agreement between the parties or in accordance with the sports regulations in force in the country.

**Keywords:** Legal framework, procedural framework, arbitration, sports disputes.

## المقدمة

أصبحت الرياضة بشكل عام وكرة القدم خاصة في الوقت الحالي من أبرز الأنشطة الاقتصادية عالمياً (Al-Awaishah, 2019: 87). الاستثمارات الكبيرة والإنفاق المالي من قبل الأندية والهيئات الرياضية تُسهم في هذا الواقع (Al-Masadi, 2009: 33). إيرادات مالية ضخمة تتزايد بسبب الشعبية الواسعة لهذه الأنشطة، خصوصاً في كرة القدم (Al-Maashani, 2012: 11).

وتزامناً مع هذه الظروف، أصبحت المنافسة بين الأندية والاتحادات الرياضية مكثفة في جذب اللاعبين المحترفين والمدربين لتحقيق النجاح. التعاقدات الرياضية، مثل تلك المتعلقة بكرة القدم، شهدت تطوراً بفضل التركيز على الاحتراف والاستثمار في ميادين متنوعة من الرياضة (Abu Al-Enein, 1999: 8)، هذه العقود تهدف لتنظيم العلاقات وتحديد حقوق وواجبات الأطراف (Al-Abadi, 2007). أنواع متعددة من العقود الرياضية توجد بحسب نوع النشاط الرياضي، مثل نقل اللاعبين وتدريبهم والرعاية والاستثمار وتنظيم المسابقات (Abu Mughli and Abu Al-Haija, 2009: 34).

كما زاد الاهتمام بالتحكيم الرياضي كوسيلة أساسية لحل منازعات مجالات الرياضة في الإمارات، حيث أنشئ مركز الإمارات للتحكيم الرياضي وأصبح مرجعاً حصرياً لفض النزاعات بين الهيئات والأفراد الذي أنشئ تماشياً مع القانون الاتحادي رقم 16 لعام 2016. الذي يلزم هيئات التحكيم الرياضي بتنظيم أنفسها وفقاً لأحكامه. ويؤكد المركز دوره الجديد وأصدر مجلسه تعميماً يشجع المؤسسات الرياضية على اعتماده كمرجعية للحلول. التحولات قد تؤدي لإلغاء هيئة التحكيم التابعة لاتحاد كرة القدم، ما يعرض الأدوار لتداخل وتعارض.

## مشكلة الدراسة

رغم التنظيم القانوني للعقود الرياضية وتحديد حقوق والتزامات الأطراف بدقة، شهدت الرياضة تطوراً ملحوظاً وتزايداً في العقود الاحترافية، ما أثار نزاعات ناتجة عن تفسير أو تنفيذ

العقود. النزاع الرياضي هو تصادم ينشأ عن عدم احترام إحدى الأطراف لالتزاماتها العقدية المنبثقة عن قوانين وقواعد الرياضة (Mihás, 2019)، للتصدي لهذه النزاعات، تم تطوير وسائل سريعة وفعالة لحلها بتفادي الإجراءات القضائية التقليدية (Al-Taher, 2022). التحكيم الرياضي هو وسيلة اختيارية للأطراف المتنازعة، حيث يمكنهم اختيار القانون المناسب لحل النزاع (Al-Kharabsha, 2021).

والتحكيم هو اتفاق بين الأطراف لفصل النزاع عن القضاء التقليدي، وبمنحهم حرية اختيار القانون لحل النزاع (Abdel Tawab, 2021). ويتميز بالسرعة والحياد والعدالة، موفرًا حلاً سريعًا للنزاعات، وهذا مهم في حالات النزاعات الرياضية التي تتطلب حلاً سريعاً (Awad, 2017). الكثير من الدول أنشأت مراكز تحكيم رياضي لحل النزاعات بفاعلية (Ceribas & Ozbek, 2021).

ومهما يكن من امر، ففي مجال فض النزاعات التعاقدية، لوحظ تصاعد اعتماد التحكيم كوسيلة بديلة لحلها. هذا الاتجاه اشتد بسبب اتساع نطاق المعاملات التي يمكن تسويتها عبر التحكيم، ما جعلها الوسيلة المفضلة لحل النزاعات العقدية، باستثناء الحالات التي يكون للقضاء الوطني اختصاصه، خاصة أن التحكيم يُتيح سرعة في التسوية وتحقيق العدالة بشكل أكثر فعالية مقارنة بالإجراءات التقليدية للتقاضي. وقد أدرك المشرع الرياضي في الإمارات أهمية التحكيم كوسيلة لحل النزاعات الرياضية، وأنشأ مركز الإمارات للتحكيم الرياضي. صدر النظام الأساسي للمركز في عام 2020 لتنظيم عمله واختصاصاته، وتم إقرار القواعد الإجرائية في نفس العام، والتي تنظم إجراءات التحكيم وتسوية النزاعات الرياضية وآلية تعيين المحكمين. وهذا النهج تم تبنيه أيضاً في المشرع الرياضي المصري، حيث أنشأ مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري لحل النزاعات الرياضية بمختلف أشكالها. وفي فرنسا، تم إنشاء غرفة التحكيم الرياضي لتسهيل حل النزاعات الرياضية المتعلقة بممارسة وتطوير الأنشطة الرياضية، أو أي نشاط مرتبط بالرياضة.

ولذا فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على دور المركز في حل نزاعات كرة القدم بالإمارات مقارنةً بالمركز المصري وتؤكد على أهمية تشريعات التحكيم الرياضي المستقلة في الإمارات ومصر مع مقارنة القوانين الفرنسية. المنهجية تعتمد على المقارنة بين التشريعات ومصادر ثانوية تشمل دراسات وأبحاث وإحصائيات حكومية ومقالات إخبارية. يهدف البحث إلى ضمان دقة النتائج وتوجيه الاهتمام إلى التطويرات الرياضية.

### أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة البحثية الى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما الإطار القانوني للعقود الرياضية وما طبيعة النزاعات الناشئة عنها وفقاً للقانون الاماراتي والمقارن (المصري والفرنسي)؟
2. كيف نظم القانون الاماراتي والمقارن وسيلة التحكيم في تسوية النزاعات الرياضية؟

### أهداف الدراسة

وتحددت اهداف الدراسة في الآتي:

1. الوقوف على الإطار القانوني للعقود الرياضية وتحديد طبيعة النزاعات الناشئة عنها وفقاً للقانون الاماراتي والمقارن (المصري والفرنسي).
2. التعرف على كيفية تنظيم القانون الاماراتي والمقارن للتحكيم كوسيلة لحل النزاعات الرياضية.

### أهمية الدراسة

نظراً للأفكار والمعايير التي قدمها التحكيم لإدارة الرياضة ومعاقبة انتهاكات قوانينها، يحتل التحكيم الرياضي الآن مكانة بارزة في عالم الرياضة والقانون. وهذا ما يستدعي الدارسين للبحث فيه، وخاصة في دولة الامارات وذلك نظراً لاعتماد مركز الإمارات للتحكيم الرياضي

كجهة عليا وحصرية للفصل في المنازعات الرياضية بين الهيئات بعضها البعض، وكذلك بين الأفراد والهيئات، سواء كانت أندية أو اتحادات رياضية.

ولذا فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل في المساعدة في تعزيز الالتزام بمفهوم التحكيم الذي يعمل كرادع للنزاعات المستقبلية في مجال كرة القدم، ويمكن أن يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الأندية واللاعبين والمدربين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد هذه الدراسة في تحسين صورة صناعة كرة القدم في الإمارات العربية المتحدة. كما ستساعد دراسة تسوية النزاعات على فهم كيفية توصل أصحاب المصلحة المختلفين إلى اتفاق وكيفية حل النزاعات بطريقة سلمية.

#### منهجية الدراسة

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي للإطار القانوني والإجرائي للتحكيم في النزاعات الرياضية في القانون الإماراتي ومقارنته مع القانون المصري والفرنسي ليستدل منها على حقائق كاملة، حيث تتبني هذه الدراسة منهج المقارنة لاستكشاف وتحليل التحكيم في تسوية النزاعات الرياضية. يتم ذلك من خلال مقارنة بين أحكام التشريعات الرياضية في الإمارات، وتحديداً القانون الاتحادي رقم 16 لسنة 2016 الذي يتعلق بتأسيس مركز الإمارات للتحكيم الرياضي وقواعده الإجرائية، وبين أحكام قوانين الرياضة في مصر وفرنسا. الهدف من هذه المقارنة هو فهم كيفية تنظيم وإجراءات التحكيم في حل النزاعات الرياضية عموماً، وبخاصةً في مجال كرة القدم، وتحديد مدى جدوى هذه الآليات في حل تلك النزاعات. وتتسند الدراسة إلى مصادر ثانوية تتعلق بموضوع البحث، مثل دراسات سابقة وأبحاث علمية وتقارير سابقة من اتحاد كرة القدم، ومقالات إخبارية، بالإضافة إلى الإحصاءات الحكومية المتعلقة بالمجال الرياضي. تعتمد هذه المنهجية على ضمان إجراء البحث بدقة وموثوقية، حيث يكون الهدف الرئيسي هو ضمان صحة نتائج البحث والاستناد إليها.

### الدراسات السابقة

تمحورت الدراسة حول تحليل الجوانب التنظيمية والقانونية للتحكيم في مجال النزاعات الرياضية من خلال استنادها إلى عدة دراسات سابقة. في دراسة (Al-Taher, 2022)، تم التركيز على تحليل المقتضيات التنظيمية لهيئات التحكيم الرياضي في المملكة المغربية ودولة الكويت، وقد تم تسليط الضوء على التجارب الدولية ذات الصلة بالتحكيم الرياضي مع إجراء مقارنة بين هذه الهيئات والممارسات الدولية. وقد تم استكشاف درجة استقلالية هذه الهيئات ونطاق اختصاصها، بالإضافة إلى التركيز على آلية تكوينها وإجراءات التحكيم التي تتبعها. توصلت الدراسة إلى أن هيئة التحكيم الرياضي في الكويت متقدمة ومتوافقة مع القواعد الدولية للتحكيم الرياضي، بينما تحتاج غرفة التحكيم المغربية إلى تعديلات مهمة. وفي دراسة (Al-Kharabsha, 2021)، تم التركيز على مفهوم التحكيم في النزاعات الرياضية، وتم تسليط الضوء على قواعد محكمة التحكيم الرياضية الدولية. تم التطرق إلى طبيعة اختصاصات المحكمة والنزاعات التي تتدخل في فحصها، وتم استعراض القواعد القانونية المعمول بها وتفاصيل إجراءات التحكيم والتسوية التي تتبعها المحكمة في هذه النزاعات. أكدت الدراسة أن النزاعات الرياضية تتعلق بالخلافات حول تنفيذ العقود الرياضية، وتشمل تجاوز أحد الأطراف لالتزاماته بموجب العقد. وأشارت إلى أهمية محكمة التحكيم الرياضية الدولية في تسوية هذه النزاعات بسرعة وفعالية نظراً لحجية قراراتها الملزمة وسرعتها في اتخاذ القرارات. وقد أبرزت دراسة (Abdul Tawab, 2021) أهمية تنظيم التحكيم كبديل لحل النزاعات الرياضية الدولية التي تنشأ بسبب وجود جوانب دولية في العلاقات الرياضية أو العقود الرياضية. تم تسليط الضوء على قوانين التحكيم المصرية والفرنسية التي تهدف إلى تسهيل هذا الأمر، بما في ذلك إنشاء هيئات تسوية وتحكيم رياضي متخصصة للتعامل مع هذه النزاعات. كما تطرقت دراسة (عواد، 2017)، إلى النزاعات الرياضية ذات الطابع التأديبي. أوضحت أن مثل هذه النزاعات عادةً تخضع لأنظمة الانضباط الرياضي، وأنها تتم معالجتها أولاً من خلال قرارات صادرة عن سلطات رياضية أو لجان

تأديبية محلية تابعة للاتحادات الرياضية، وتلجأ لإجراءات التحكيم الاستثنائي كجزء من عملية التسوية.

ومن ناحية أخرى، فقد قامت دراسة (Ceribas & Ozbek, 2021) بمراجعة قرارات اتحاد ألعاب القوى التركية وكرة السلة والكرة الطائرة المتعلقة بالمنازعات الرياضية، وأظهرت كفاءة وفاعلية الوسائل البديلة مثل التحكيم في حل النزاعات الرياضية. وقد تناولت دراسة (Mesbah, 2022) فعالية مركز التحكيم الرياضي المصري في حل المنازعات الرياضية على ضوء مبادئ محكمة التحكيم الرياضية الدولية وقوانين الرياضة المصرية. وهناك أيضاً دراسات أجنبية أخرى، مثل دراسة (Colucci, 2013) التي ناقشت محكمة التحكيم الرياضية (CAS) من خلال تحليل إجراءاتها ومميزاتها، ودراسة (Pound, 2014) التي أكدت على أهمية قواعد التحكيم في حل النزاعات الرياضية ودورها في حوكمة الرياضة، ودراسة (Paulsson, 2013) التي أظهرت أهمية التحكيم في حل نزاعات كرة القدم في الإمارات العربية المتحدة بسرعة وتكلفة منخفضة. كما عُرضت أيضاً دراسات تركز على جوانب محددة، مثل دراسة (Maita, 2013) التي استعرضت إمكانية تطوير مركز تحكيم تجاري في الشرق الأوسط باستثمار تجربة قطر، ودراسة (Wang Yong, 2006) التي ناقشت مزايا التحكيم الرياضي وأهميته في حل النزاعات الرياضية. وقد نجم عن التحقيق في هذه الدراسات أن هناك فجوات بحثية لم تتم معالجتها في القانون الإماراتي، وخاصة فيما يتعلق بآلية تسوية النزاعات الرياضية في الإمارات من خلال التحكيم.

وهذه الدراسة تتناول مبحث الإطار القانوني والإجرائي للتحكيم في النزاعات الرياضية، وقوم بتحليله بناءً على القانون الإماراتي ومقارنته مع القوانين المصرية والفرنسية. وقد تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة محاور، حيث يُعالج في الأول مفهوم التحكيم في النزاعات الرياضية ومزاياه، بينما نخصص الثاني للإطار القانوني والإجرائي في التحكيم

الرياضي وفق القوانين الإماراتية والمقارنة في حين نورد الثالث في بيان الإجراءات المتبعة في التحكيم في المنازعات الرياضية والقانون الواجب التطبيق

### ماهية التحكيم في النزاعات الرياضية ومزاياه

للقوف على ماهية التحكيم الرياضي، تم أولاً استعراض أبرز التعريفات الاصطلاحية لهذا المفهوم، وموقف كل من المشرع الرياضي الإماراتي والمشرعين المصري والفرنسي من مفهوم التحكيم الرياضي، إضافة إلى استعراض أبرز أنواع وصور التحكيم المتبعة في المجال الرياضي، وعلى النحو التالي

### تعريف التحكيم الرياضي:

يعتبر التحكيم أحد الطرق والوسائل البديلة لفض المنازعات، وهو وسيلة اختيارية يلجأ إليها الأطراف المتنازعين بالتراضي. فالتحكيم لغة: مصدر حكم، وأصلها (حَكَمَ) بمعنى: منع، ويقال: حَكَمَ فلان في كذا إذا جعل أمره إليه (معجم مقاييس اللغة: 91/2). والتحكيم في الفقه الإسلامي هو "تولية الخصمين حاكماً يحكم بينهما" (البحر الرائق: 24/7، والدر المختار: 347/4)، وهو أيضاً "اتفاق طرفين على التحاكم إلى ثالث ليحكم فيما شجر بينهما مما يسوغ فيه ذلك" (Al Khanin, p. 29). والتحكيم باعتباره نظاماً لتسوية المنازعات بين الأطراف، مشروع بدليل الكتاب والسنة.

فيستدل على ذلك في القرآن الكريم يقول الله تعالى: "وَأِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَبِيرًا" (سورة النساء: آية 35). وقوله تعالى: "فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا" (سورة النساء: آية 65). أما في السنة النبوية: فقد روي عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: "من حكم بين اثنين تراضيا به فلم يعدل بينهما فعليه لعنة الله". واصطلاحاً يعرف التحكيم بأنه "أية وسيلة يتم من خلالها اللجوء إلى طرف ثالث محايد بدلاً من اللجوء إلى الدعوى

القضائية لفض المنازعات بين المتنازعين، ويكون اختيار هذه الجهة أو الطرف الثالث بالاتفاق بين أطراف النزاع أو بأمر من القضاء أو بناءً على نص قانوني متعلق بهذا الأمر، وذلك بهدف الوصول لحل للنزاع من خلال إبداء الآراء وتقريب وجهات النظر" (Sualem, 2014: 31)، وهو أيضاً "اتفاق لفض المنازعات أو إحالة هذه المنازعات التي نشأت أو ستنشأ بين أطراف العلاقة التعاقدية إلى شخص واحد أو أكثر يسمون محكمين يتم اختيارهم بإرادة أطراف المنازعة للفصل فيها بدلاً من أن يفصل فيها القضاء المختص (Shawabkeh and Bani Salama 2015). ما التحكيم الرياضي فيعرف بأنه "عرض النزاعات المتعلقة بالعقود الرياضية على محكمين من أجل البت فيها وحلها" (Awwad, 2017: 50). وفي تعريف آخر، فإن التحكيم الرياضي هو "وسيلة لتسوية النزاعات الناشئة عن كافة أنواع العلاقات القانونية التعاقدية المرتبطة بالجانب الرياضي، من خلال اتباع قواعد إجرائية خاصة بذلك" (Al-Kharabsha, 2021: 12). وقانوناً يتبين أن المشرع الإماراتي لم يطرق إلى تعريف مفهوم التحكيم الرياضي بشكل صريح ومحدد، وبرأي الباحث، فإن السبب في ذلك يعود إلى أن المشرع الإماراتي قد أورد تعريفاً عاماً لاتفاق التحكيم، وهو ما ينسحب على كافة المنازعات العقدية، ومنها منازعات العقود الرياضية.

وقد عرفت المادة 1 من قانون التحكيم الاتحادي الإماراتي رقم (6) لسنة 2018، التحكيم بأنه "وسيلة ينظمها القانون يتم من خلالها الفصل بحكم ملزم في نزاع بين طرفين أو أكثر بواسطة هيئة التحكيم بناءً على اتفاق الأطراف. الفقرة الثانية من المادة (1) من القانون الاتحادي الإماراتي بشأن التحكيم رقم (6) لسنة 2018 وتعديلاته. وهو ذات الموقف الذي تبناه المشرع المصري، والذي لم يتطرق إلى تعريف التحكيم الرياضي بشكل صريح، مكتفياً بالتعريف الذي أورده للتحكيم بشكل عام في سياق المادة (4) من قانون التحكيم لسنة 1994، والذي جاء فيها أن لفظ التحكيم ينصرف إلى التحكيم الذي يتفق عليه طرفا النزاع بإرادتهما الحرة سواء كانت الجهة التي تتولى إجراءات التحكيم، بمقتضى اتفاق

الطرفين، منظمة أو مركزًا دائمًا للتحكيم أو لم يكن كذلك. وبالمقارنة مع موقف المشرع الفرنسي، يتبين أنه يتوافق مع ذات الموقفين السابقين للمشرعين الإماراتي والمصري. من خلال قيام الباحث بمراجعة نصوص قانون الرياضة لسنة 2006، فقد تبين خلوها من أي نص يفيد بتحديد المقصود بالتحكيم الرياضي. وعليه ومما سبق، يمكن للباحث تعريف التحكيم الرياضي بأنه إحالة النزاع الرياضي القائم بين طرفي العقد الرياضي إلى أحد مراكز التحكيم الرياضي المتخصصة للبت في هذا النزاع وإنهائه، وفقًا للقواعد الإجرائية المتبعة لذلك.

### أنواع التحكيم الرياضي:

يتضمن التحكيم الرياضي نوعين من التحكيم، وهما على النحو التالي: أولاً: التحكيم الرياضي الاعتيادي التحكيم الاعتيادي هو أحد أنواع التحكيم، والذي يعتبر وسيلة لتسوية النزاعات الناشئة عن جميع أنواع العلاقات القانونية والعقدية، ومنها العقود المتعلقة بالجوانب الرياضية (Al-Kharabsha, 2021: 12). عندما تخضع المنازعات لإجراءات وقواعد التحكيم الاعتيادية المتبعة في مراكز التحكيم، ويكون المحكم ملتزمًا بها أثناء الفصل في النزاع، يكون التحكيم هنا تحكيمًا اعتياديًا. ومن أنواع التحكيم التالي:

- النوع الأول: مشاركة التحكيم الرياضي: وهو اتفاق تحكيم لاحق يتم بين أطراف النزاع الرياضي بعد نشوئه، وتتضمن هذه الاتفاقية تحديد إجراءات التحكيم واختيار المحكمين أو هيئة التحكيم أو مركز التحكيم (Al-Sabaawi, 2014: 28). أن المشرعين الإماراتي والمصري قد تقاربا في تعريف شرط ومشاركة التحكيم الرياضي، حيث يحملان الفكرة الأساسية لهذين النوعين من التحكيم ولكنهما اختلفا في تصوير تلك الفكرة بعض الشيء. على العموم، يظل التحكيم الرياضي وسيلة مهمة لحل النزاعات ضمن المجال الرياضي، سواء كانت تلك النزاعات تابعة لعقود تحتوي على شروط تحكيم أو تمت من خلال اتفاقات مشاركة تحكيم.

● **النوع الثاني: التحكيم الاستثنائي:** والذي يعرف بأنه "وسيلة لتسوية النزاعات الناشئة عن القرارات الصادرة بدرجة أخيرة عن محاكم مختصة تعمل ضمن إطار اتحادات أو جمعيات رياضية أو لجان رياضية أخرى، بحيث تخضع هذه النزاعات لإجراءات التحكيم الاستثنائي المتبعة بقسم التحكيم الاستثنائي في المحكمة" (Al- (Kharabsha, 2021: 12-13). وبحسب المادة (83) من القواعد الإجرائية لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي (Al-Azzawi, 2014: 60)، فقد أجاز المشرع الرياضي الإماراتي استئناف القرارات الصادرة من الجهات الرياضية ولجانها وهيئتها الداخلية أمام الغرفة الاستئنافية للمركز. ومن أبرز المنازعات الرياضية التي يتم فيها اللجوء إلى التحكيم الاستثنائي، تلك المنازعات الناشئة عن القرارات الانضباطية وخصوصاً القرارات المتعلقة بتعاطي المنشطات أو القرارات المتخذة بصدد أهلية الرياضي، أو المتعلقة بالاعتراف الرسمي بالفعاليات الرياضية (Awwad, 2017: 57).

#### مزايا استخدام التحكيم في المنازعات الرياضية:

للتحكيم في منازعات العقود التجارية والمدنية بشكل عام، والتحكيم في المنازعات الرياضية بشكل خاص، العديد من المزايا التي تميزه عن سواه في طرق فض النزاعات وتسويتها، كما جعلت منه طريقاً بديلاً لحل المنازعات، ومن أبرز هذه الخصائص والمميزات السرية، والسرعة في الفصل في المنازعات، والكفاءة، والحياد والعدالة، بالإضافة إلى اختيار القانون الواجب التطبيق (Abu Mughli and Abu Al-Haija 2009).

**1. السرعة في تسوية النزاع:** إحدى إيجابيات التحكيم هي تحقيق العدالة بسرعة من خلال تسهيل الإجراءات. القوانين التحكيمية عادة تحدد مدة زمنية لإصدار الحكم (Abu Fadda and Dergham, 2012). سرعة التحكيم تتفوق على القضاء بسبب تفاديه للإجراءات الروتينية والمحاکمات غير الملائمة للمعاملات

التجارية والرياضية (Al-Bouani, 2009). الميزة تظهر بوضوح في التحكيم الرياضي، حيث تحدد القواعد موعد بدء مهام التحكيم وإكمالها خلال 30 يومًا من إحالة النزاع وتوضحها المادة (42) من القواعد الاجرائية لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي. والمشرع الرياضي الإماراتي يسعى لتحقيق سرعة في حل النزاعات لتحقيق مبدأ العدالة السريعة (Moaden, 2022: 1334). والنزاعات الرياضية تتطلب سرعة بسبب تأثيرها على أطراف العقود والأنشطة الرياضية. قوانين مراكز التحكيم الرياضي تؤكد على السعي لحقق سرعة الفصل في النزاعات الرياضية كما بيّنتها المادة (3) من النظام الأساسي لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي لسنة 2020.

**2. السرية في اجراءات التحكيم:** السرية هي مبدأ أساسي في جلسات التحكيم وتختلف عن جلسات القضاء. تتجلى السرية في حضور أعضاء التحكيم وأطراف النزاع وممثليهم فقط، وأشخاص آخرين يوجدون بناءً على قرار الهيئة التحكيمية (Al-Zahrani, 2010). هذا الأمر ينطبق على جلسات التحكيم الرياضي أيضًا. المشرع الرياضي الإماراتي يُجيز الإعلان بشكل علني عن جلسات المرافعة إذا تم الاتفاق بين الأطراف كما بيّنتها المادة (48) من القواعد الاجرائية لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي. وهناك اعتبارات تجعل الهيئة التحكيمية تفرض السرية، والخصوم لديهم حق طلب السرية بناءً على مصالحهم. تشمل هذه الاعتبارات حماية المصلحة العامة والنظام العام والآداب العامة، والحفاظ على سمعة الأفراد أو الشركات (Al Rashoud, 2008).

**3. كفاءة وحياد المحكمين:** تشترط التشريعات المتعلقة بالتحكيم، سواء كان التحكيم تجاريًا أو مدنيًا أو رياضيًا، وجود شروط معينة للمحكمين قبل توليهم مهامهم، بهدف ضمان حيادهم واستقلاليتهم. يُعتبر المحكم أو هيئة التحكيم واحدًا من

الشروط الرئيسية للتحكيم الناجح. وحسب المادة (25) من القواعد الاجرائية لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي فإنه تتضمن هذه الشروط حصول المحكم على مؤهل جامعي، وجود خبرة قانونية في التحكيم أو المجال الرياضي لمدة لا تقل عن أربع سنوات. حسن السمعة والسيرة. عدم إدانته في جناية أو جنحة تتعارض مع الشرف والأمانة. اجتياز دورات أو اختبارات معينة.

وان حياد واستقلالية المحكمين هي ضمانات أساسية في التحكيم. يتطلب الحياد عدم انحياز المحكم لأي طرف وعدم التحيز في تقديم القرارات. المحكم يجب أن يكون حياديًا وعدم التأثير بعوامل خارجية أو تحيزات. المشروعات الرياضية كالإماراتية والمصرية تؤكدان على حق المحكم في طلب التنحي إذا كان هناك أسباب تؤثر على استقلاليتهم، وكذلك تمكن الأطراف من طلب رد المحكم. تُشدد القوانين الرياضية الفرنسية أيضًا على استقلالية المحكمين والحاجة لتجنب أي تصرف يؤثر على حياديتهم. باختصار، تتطلب التشريعات المتعلقة بالتحكيم توفر شروط للمحكمين لضمان حيادهم واستقلاليتهم. الحياد هو عدم التحيز وعدم الانحياز لأي طرف، ويعد المحكم جزءًا أساسيًا في نجاح عملية التحكيم.

### الإطار القانوني والإجرائي في التحكيم الرياضي وفق القوانين الإماراتية والمقارنة

مراكز التحكيم الرياضي تطبق لوائح إجرائية وقانونية أثناء التحكيم لنزاعات الرياضة. تشمل هذه اللوائح تفاصيل متعددة، مثل تحديد قانون التحكيم والخطوات من تقديم طلب النزاع للمركز وحتى القرار التحكيمي. وفيما يتعلق بالإمارات، أثبت المشرع قناعتهم بأهمية التحكيم في حل نزاعات الرياضة المتنوعة. ولهذا، أصدر القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2016 لتأسيس مركز الإمارات للتحكيم الرياضي. تنص المادة (2) على إنشاء المركز بمكانة قانونية واستقلال مالي وإداري، لتحقيق أهدافه. المادة (4) تؤكد على الهدف الرئيسي: تسريع حل النزاعات بالمصالحة أو التحكيم. المركز الإماراتي لديه اختصاص حصري في حل نزاعات الرياضة وشؤونها المؤسسية داخل البلاد. يشمل هذا الاختصاص القضائي النزاعات بين

الكيانات والأعضاء والمنتسبين والمقاولين. يُحسم النزاع إما بالتحكيم أو المصالحة. القوانين تُلحق الأمثلة كاشفة عن الأطراف المشمولة بهذا الاختصاص، من لجان أولمبية واتحادات وأندية رياضية إلى لاعبين وحكام. في النهاية، تؤكد هذه اللوائح والقوانين على دور مراكز التحكيم الرياضي في توفير بيئة عادلة واستقلالية لحل نزاعات الرياضة حسب المادة (4) من القواعد الاجرائية لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي لسنة 2020.

علاوة على ذلك، فإن التشريع الإماراتي، تماشياً مع اللوائح المنصوص عليها في المادة (3) السابقة من الإطار الإجرائي لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي، والذي يفرض الاختصاص الحصري للمركز في جميع المنازعات الرياضية، فرض التزاماً على الأندية الرياضية والمواطنين. على اللاعبين إدراج بند في العقود يحدد اختصاص مركز الإمارات للتحكيم الرياضي في الحالات التي تسري فيها بنود التحكيم أو اتفاقيات التحكيم في المنازعات بينهم بشأن شروط العقد وتنفيذه حسب المادة (3) من القواعد الاجرائية لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي لسنة 2020. وعلى العكس من ذلك، كنتيجة طبيعية للأحكام المنصوص عليها في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (6) لعام 2016 المتعلق بمركز الإمارات للتحكيم الرياضي، والذي يهدف إلى تنظيم عمليات المركز بما يتماشى مع اختصاصاته المحددة، فقد سن المشرع الإماراتي النظام الأساسي للإمارات العربية المتحدة. مركز الإمارات للتحكيم الرياضي في 2020. بالتزامن مع نفس العام، تم اعتماد القواعد الإجرائية لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي، والتي تحدد البروتوكولات المنظمة لإجراءات تسوية المنازعات الرياضية، بما في ذلك تعيين المحكمين. والمركز مجهز بغرفتين ابتدائيتين هما غرفة التحكيم الابتدائية وغرفة الاستئناف كما هو مبين في المادة (2) من القواعد الاجرائية لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي "تعتبر القواعد الإجرائية لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي كافة القواعد التي تطبق على المنازعات الرياضية والتي تنظر أمام المركز وفقاً لاختصاصه القانوني المنصوص عنه في هذه القواعد والنظام الأساسي للمركز".

أ- **غرفة التحكيم الابتدائية:** هي غرفة التحكيم في المنازعات الرياضية التي تحال إليها مباشرة ولم يصدر بشأنها قرار بشأنها وفق ما تحدده القواعد الإجرائية.

ب- **غرفة التحكيم الابتدائي:** وهي غرفة التحكيم في المنازعات الرياضية الناشئة عن قرارات صادرة عن الهيئات الرياضية أو إحدى لجانها المتخصصة بعد استنفاد جميع طرق الطعن الداخلية وفقاً لنظامها الأساسي ولائحتها الداخلية ووفقاً للأحكام. من القواعد الإجرائية للمركز.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما إذا كانت القواعد الإجرائية تنطبق على جميع اللاعبين، سواء كانوا مواطنين أو أجانب، في حال كان أحدهم طرفاً في نزاع رياضي، هل يقع ضمن اختصاص مركز الإمارات للتحكيم الرياضي؟

في الواقع، بالإشارة إلى كل من القانون الاتحادي الإماراتي للتحكيم والنظام الأساسي لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي وقواعده الإجرائية، يتضح أن المشرع الإماراتي لم يقدم نصاً صريحاً يحدد طبيعة الأطراف في الرياضة. الخلاف الذي يحق له اللجوء إلى مركز التحكيم الرياضي لتسوية الخلاف بينه وبين أي طرف. الاتفاقيات التعاقدية الأخرى داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي من المفهوم أنها تعني أن جميع الأطراف، بغض النظر عن جنسيتهم، لهم الحق في اللجوء إلى مركز الإمارات للتحكيم.

لكن بالعودة لقائمة شروط وانتقالات اللاعبين الإماراتيين وتحديداً المادة (28) منها يتضح أنها ألزمت النادي الرياضي ولاعب المواطن (فقط) بدون الأجنبي بإدراج شرط في العقد. ينص على اختصاص مركز الإمارات للتحكيم الرياضي في حال وجود شرط تحكيم أو اتفاق، ويفهم بما في ذلك أن اللاعب الأجنبي غير ملزم باللجوء إلى مركز التحكيم الرياضي لتسوية نزاع رياضي قائم بينه. وطرف آخر، وهذا ما تؤكد المادة (6 / ب) من لائحة انتقال اللاعبين، والتي تنص على أن أحكام اللوائح تسري على المنازعات والمنازعات الوطنية التي يكون فيها أحد الطرفين أجنبياً إذا قبل الطرف الأجنبي ذلك. بمعنى أن اللاعب

الأجنبي في هذه الحالة غير ملزم بالشرط الذي يملي اختصاص مركز الإمارات للتحكيم الرياضي، وأن الأمر متروك له سواء قبل ذلك أم لا.

وهو برأي الباحث ما يشكل تناقضا وانعدام الوضوح في موقف المشرع الرياضي الإماراتي الذي نأمل منه وضع نص واضح وصريح يحدد بدقة طبيعة وجنسية الأطراف المشاركة. الخلاف الذي قد يلجأ إليه مركز التحكيم الرياضي، وذلك لتلافي حدوث مشاكل أثناء التطبيق العملي لنصوص هذه التشريعات الرياضية.

#### أولاً/ موقف المشرع المصري:

مع صدور قانون الرياضة المصري رقم (71) لسنة 2017 تغير الوضع الذي كان قائماً سابقاً فيما يتعلق بتنظيم النشاط الرياضي من جميع جوانبه، حيث تم اعتماد نظام التحكيم الرياضي، واعتماد نص التأسيس. هيئة تحكيمية للفصل في المنازعات الرياضية، وهي مركز التسوية والتحكيم الرياضي (الشاعر، 2020: 24).

وتنص المادة (66) من قانون الرياضة المصري على إنشاء مركز مستقل يسمى المركز المصري للتسوية والتحكيم الرياضي باللجنة الأولمبية المصرية. هذا القانون من خلال الوساطة أو التوفيق أو التحكيم الرياضي ". على أن يكون اختصاص المركز في تسوية المنازعات الرياضية مبنياً على بند أو اتفاق تحكيم رياضي وارد في عقد ، أو بناءً على لائحة صادرة عن جهة أو لائحة تتعلق بنشاط رياضي حسب الفقرة الأولى من المادة (67) من قانون الرياضة المصري، وأكدته محكمة استئناف القاهرة في حكمها الصادر في إحدى قضايا التحكيم ، حيث قررت: "ومنذ القانون رقم 71 لسنة 2017 بإصدار قانون الرياضة أدخل في بابه السابع نظام تسوية المنازعات الرياضية التي تم بموجبها إنشاء نمط خاص للتحكيم فيما يتعلق بما يحدث من خلال ما يسمى بالمركز المصري للتسوية والتحكيم الرياضي، يكون لها شخصية اعتبارية وتتولى تسوية المنازعات الرياضية الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون من خلال الوساطة أو التوفيق أو التحكيم الرياضي. أما اختصاص المركز المصري للتسوية

والتحكيم الرياضي، فيتمثل في تسوية المنازعات الرياضية، والتي حددها المشرع حصرياً حسب الفقرة الثانية من المادة (67) من قانون الرياضة المصري على النحو التالي:

المنازعات المتعلقة بأحكام هذا القانون وأحكام القواعد الأساسية للجنة الأولمبية المصرية والأندية الرياضية وأعضاء الاتحادات المنتسبة إلى الاتحادات. وتشمل المنازعات عقود البث التلفزيوني للمباريات والمسابقات الرياضية، وعقود رعاية اللاعب المحترف وعقود استخدام العلامات التجارية للمسابقات الرياضية. عقود الدعاية والإعلان، وعقود الترخيص، وعقود التدريب بين المدربين والأندية، وعقود اللاعبين ووكلاء اللاعبين ومدبريهم، وعقود وكلاء تنظيم المباريات، ونزاعات رياضية أخرى. وقد اعتمد المشرع قواعد ثابتة وجامدة، نصح واضح في مسألة تحرير جميع المنازعات الرياضية، وجميع الاعتراضات القضائية، والاعتراضات الابتدائية، تمهيداً للوضع في المحكمة (Al-Zuhairi, 2017).

#### ثانياً/ موقف المشرع الفرنسي:

بالانتقال إلى موقف المشرع الفرنسي من موضوع التحكيم في المنازعات الرياضية يتضح من مراجعة أحكام قانون الرياضة الفرنسي رقم 596 لسنة 2006 أن المشرع قدم فصلاً كاملاً يتعلق بتحديد السلطة المختصة بالنظر في الرياضة. الخلافات وهو الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان "اللجنة الأولمبية الوطنية والرياضية الفرنسية (CNOSF)" من الباب الرابع المسمى "هيئات التمثيل والتوفيق" ومن خلاله وافق المشرع الفرنسي على اعتماد طريقة التوفيق في حل المنازعات الرياضية كخطوة أولى قبل اللجوء إلى الوسائل القضائية أو حتى التحكيم. ونصت الفقرة الرابعة من المادة (1/141) من قانون الرياضة الفرنسي رقم (596) لسنة 2006. ومن الفصل الأول من قانون الرياضة الفرنسي على اختصاص اللجنة الفرنسية الوطنية والأولمبية للرياضة بالفصل في المنازعات الرياضية بين المرخص لهم والجمعيات الرياضية والاتحادات الرياضية المعتمدة، باستثناء المنازعات التي تشمل المنشطات باتباع طريقة الصلح. ولتسهيل حل النزاعات الناشئة عن ممارسة الأنشطة الرياضية أو تطويرها، أو المنازعات

الناشئة عن أي نشاط مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالرياضة، ودون الإخلال بتطبيق مبدأ التوفيق المسبق الإلزامي لبعض المنازعات الرياضية، تم إنشاء مؤسسة تحكيم تسمى (غرفة التحكيم الرياضي) في فرنسا.. ويتمثل دورها في حل النزاعات والخلافات الرياضية التي تعرض عليها من الأطراف وخاصة الاتحادات الرياضية والهيئات الوطنية والإقليمية والإدارية والمجموعات الرياضية والمنتسبين إليها، بطريقة تحكيمية وفق قواعد خاصة. تتكون غرفة التحكيم الرياضي من هيئة إدارية ولجنة التحكيم الرياضي الفرنسية. تتكون من خمسة أعضاء تعينهم اللجنة الوطنية الأولمبية والرياضية لمدة (4) سنوات حسب المادة (1) من قواعد غرفة التحكيم الرياضة الفرنسية.

وعليه، فقد أقر المشرع الفرنسي، بالإضافة إلى أسلوب التوفيق، بأهمية التحكيم الرياضي ودوره كوسيلة مثالية لحل النزاعات الرياضية، حيث أثبتت التجارب السابقة أن الأحكام القضائية الصادرة بشأن الأنشطة الرياضية لم تكن كذلك. فاعلة في النهوض بالرياضة، الأمر الذي أدى كذلك إلى لجوء المشرع الفرنسي إلى التحكيم كوسيلة للفصل في نزاع رياضي.

### الإجراءات المتبعة في التحكيم في المنازعات الرياضية والقانون الواجب التطبيق

#### أولاً/ تعريف إجراءات التحكيم والقانون الواجب التطبيق في المنازعة الرياضية:

يقصد بإجراءات التحكيم المسائل المتعلقة باختصاص هيئة التحكيم، وتشكيل هيئات التحكيم، واختصاصها، والإجراءات التي تتبعها حتى صدور حكم في النزاع (Ezz El-Din, 1979: 96)، المعروف في الحق الإجرائي. الذي يمتد لتنظيم عمل المتقاضين وهيئة التحكيم ويضع القواعد المنظمة للعمل القضائي (Ibrahim, 2005: 149)، كما أن إجراءات التحكيم هي السلوك الإيجابي الذي هو جزء من مجموعة إجراءات وترتب له أثر إجرائي مباشر عليه. (Wali, 1999: 34).

وتعتبر إجراءات التحكيم بمثابة العمود الفقري الذي يؤسس لنظام التحكيم، وهو السياج الذي يضمن شرعيته، ومن خلال اتخاذ إجراءات التحكيم خلال فترة التحكيم، يمكن وضع التحكيم موضع التنفيذ من أجل الوصول إلى قرار التحكيم (Ibrahim, 2005: 150). وتظهر أهمية القضايا الإجرائية في مجال التحكيم من خلال ما تقرره التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وأنظمة مراكز التحكيم الدائمة (Al-Haddad, 1996: 67).

ولا يكون العمل إجرائياً إلا إذا قام به الشخص بصفته خصماً في الدعوى (مدعي أو مدعى عليه أو محكم أو محكم ضده أو متدخل في الدعوى أو متدخل في الدعوى). لذلك لا يعتبر عقد التحكيم أو الاتفاق عملاً إجرائياً، بينما تعتبر المشاركة التحكيمية التي تعدها هيئة التحكيم ويوقعها المتقاضون فعلاً إجرائياً، لأنها تحكم عمل هذه الهيئة ويلتزم بها أمامها، وأمام القضاء عند الحاجة (Al-Awa, 2014).

وقد حرصت اللوائح والقواعد الإجرائية المتعلقة بالرقابة الرياضية على مبدأ التحكيم التوافقي منذ نشأته وأثناء إجراءاته. وتضمنت أحكامها التأكيد على حرية أطراف التحكيم في تحديد القانون الواجب التطبيق وإجراءاته بشأن نزاع التحكيم. لذلك، في هذه الحالة، تلتزم هيئة التحكيم باحترام إرادة أطراف النزاع التحكيمي وعدم انتهاك أحكام عملية التحكيم لاتفاقهم. وهذا ما اتبعه المشرع الرياضي الإماراتي، من خلال ما ذكره في المادة (63) من القواعد الإجرائية لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي، والتي تنص على أن "هيئة التحكيم يجب أن تطبق القانون المتفق عليه بين الأطراف، وفي حالة عدم وجود أي اتفاق، يتعين على المحكمة أولاً تطبيق قوانين الاتحاد الرياضي". فيما يتعلق بموضوع النزاع، وفي حالة خلو النص، يتم تطبيق القوانين واللوائح الرياضية ذات الصلة المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك الأنظمة واللوائح الأساسية المعتمدة من قبل السلطات الرياضية. نص في لائحة الاتحادات الرياضية الدولية المطبقة على النزاع ". ويُفهم من نص المادة (63) السابقة أن المشرع الرياضي الإماراتي أخضع إجراءات التحكيم للقواعد التي

اتفق عليها الطرفان في المقام الأول، مع الاعتراف بأن لهما الحرية الكاملة في تحديد هذه القواعد، حيث إنهما سمح لهم بصياغة أنفسهم في اتفاق التحكيم القواعد الإجرائية التي يجب اتباعها أمام المحكمين، أو الموافقة على تطبيق قانون وطني معين، أو الموافقة على تطبيق الإجراءات وفقاً للقواعد المعمول بها في مركز التحكيم الرياضي، بشرط أن يأخذون في الاعتبار أحكام القوانين واللوائح الرياضية المعمول بها في الدولة.

وبالتالي، يمكن لأطراف التقاضي التحكيم وضع القواعد الإجرائية لابتكارهم الخاص، وذلك لتنظيم مسار النزاع الرياضي وإجراءاته من حيث مكان وزمان التقاضي التحكيم، واللغة المستخدمة في إجراءاته، والقواعد المتبعة لسماع الشهود وتعيين الخبراء وكيفية الإعلان وتنظيم تبادل حقوق الدفاع وتقديم المستندات التي توضح الأسباب. والتي يعتمد عليها كل طرف في إثبات مطالبه وحقه المشروع. وبالمقارنة مع موقف المشرع المصري من مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق على التحكيم في المنازعات الرياضية، يتضح من خلال مراجعة أحكام قانون الرياضة لسنة 2017 والنظام الأساسي لمركز التسوية والتحكيم الرياضي أنه لم يضع المشرع نصاً يحدد القانون الواجب التطبيق على غرار ما فعله المشرع الإماراتي في سياق المادة (63) من القواعد الإجرائية لمركز الإمارات للتحكيم الرياضي، وبذلك اقتنع المشرع المصري نفسه بالقواعد التقليدية. النص الوارد في سياق المادة (25) من قانون التحكيم المدني والتجاري المصري لعام 1994 وتعديلاته، والتي تنص على أنه "يجوز لأطراف التحكيم الاتفاق على الإجراءات التي تتبعها هيئة التحكيم، بما في ذلك حقهم في إخضاع هذه الإجراءات. الإجراءات الخاصة بالقواعد المعمول بها في أي منظمة أو مركز تحكيم داخل أو خارج جمهورية مصر العربية.

ثانياً/ إجراءات التحكيم في المنازعات الرياضية وفقاً للقانون الإماراتي والقانون المقارن: لغايات تسريع إجراءات الفصل في المنازعات الرياضية عن طريق التحكيم، وتحديد أدوار وصلاحيات جميع الأطراف والمحكمين، حدد المشرع الرياضي الإماراتي قواعد إجراءات

التحكيم الرياضي، بدءاً من تقديم طلب التحكيم، مروراً بالجميع. إجراءات التحكيم، وتنتهي بصدور حكم التحكيم، ومن خلال هذا القسم سيتم معالجة إجراءات التحكيم وفقاً لقواعد مركز الإمارات للتحكيم الرياضي، على أساس أنها إجراءات متشابهة وموحدة مع مراكز التحكيم الرياضي الأخرى. ومنها المركز المصري للتسوية والتحكيم الرياضي والغرفة الفرنسية للتحكيم الرياضي على النحو التالي:

- **الأول/ تقديم المدعي لطلب التحكيم:** وفقاً للمادة (43) من قواعد مركز الإمارات للتحكيم الرياضي، يبدأ الإجراء الأول بالتحكيم الرياضي بأطراف النزاع الرياضي الذين يتقدمون للمركز لطلب التحكيم، ثم تقوم هيئة التحكيم في المركز بإعداد وثيقة التحكيم التي يجب أن تتضمن عناوين الأطراف وعناوين الإخطارات وموضوع النزاع وإجراءات التحكيم وطلبات الأطراف على أن يوقع الأطراف والهيئة على وثيقة التحكيم هذه وهو ما نصت عليه المادة (36) من النظام الأساسي لمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري لسنة 2017؛ وكذلك المادة (4) من قواعد غرفة التحكيم الرياضي الفرنسية.
- **الثاني/ وضع جدول زمني للتحكيم وإبلاغ الأطراف به:** وفقاً للمادة (43) من قواعد مركز الإمارات للتحكيم الرياضي، تحدد هيئة التحكيم جدولاً زمنياً للتحكيم توضح فيه الإجراءات ومواعيدها، على أن تكون الفترة الزمنية اللازمة لحل النزاع محددة في هذه القواعد. لا يتجاوز، ثم تخطر الهيئة بهذا الجدول الزمني وأي تعديلات تطرأ عليه إلى مركز الإمارات للتحكيم الرياضي، وهذا الإجراء هو ما نصت عليه المادة (53) من النظام الأساسي لمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري لسنة 2017.
- **الثالث/ التواصل مع المحكمين ومتابعة الإجراءات الإدارية بشأن التعيين والرد على طلبات الإفصاح:** بعد اتفاق الأطراف على آلية تعيين المحكمين، يتواصل

المركز معهم ويبلغهم بالتعيين، ويتبع الإجراءات الإدارية بشأن التعيين والرد على الطلبات والإفصاح وفق أحكام قواعد التحكيم.

● **الرابع/ عقد جلسات المرافعة:** تحدد المواد (48-50) من قواعد مركز الإمارات للتحكيم الرياضي إجراءات عقد جلسات المرافعة، والتي تكون سرية ما لم تصدر الهيئة قرارًا بجعل الجلسات علنية بناءً على اتفاق أطراف النزاع. كقاعدة عامة، تعقد جلسة واحدة ما لم تقرر هيئة التحكيم خلاف ذلك، عند الضرورة، يتم خلالها الاستماع إلى الأطراف والشهود والخبراء. للمدعى عليه الحق في الرد أخيرًا. وعلى رئيس هيئة التحكيم في إدارة الجلسة وتسيير أعمالها اتخاذ بعض الإجراءات مثل، إبلاغ الأطراف بالإجراءات التي ستتبع في الجلسة، بما في ذلك الوقت المخصص لكل طرف ولكل موضوع. كما يضمن تمثيل الأطراف والتأكد من أن مداخلات ومرافعات الأطراف لا تتجاوز إطار ومحتوى المذكرات المكتوبة المودعة في الملف، والتأكد من التزام كل طرف بالوقت المخصص له وفق الإجراءات هذه الاجراءات هي ما نصت عليه المواد (59 وما بعدها) من النظام الأساسي لمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري لسنة 2017.

● **الخامس/ اصدار حكم التحكيم:** بعد أن يقدم الأطراف طلباتهم وردودهم، ستطلب هيئة التحكيم من الأطراف ما إذا كان لديهم أدلة أخرى لتقديمها، أو شهود آخرين للاستماع إليهم، أو بيانات أخرى للإدلاء بها. إذا لم يكن لديهم أي من ذلك، أو اقتنعت الهيئة بأن ملف القضية مكتمل، تقوم الهيئة بإصدار حكم التحكيم. حيث تنص المادة (72) من قواعد مركز الإمارات للتحكيم الرياضي على أن قرار التحكيم يتخذ بالأغلبية، وفي حالة عدم وجود الأغلبية يكون بقرار من رئيس هيئة التحكيم وحده أو بقرار من المحكم الفردي. يجب أن يتضمن قرار التحكيم اسم المحكم وأسماء المحكمين الذين أصدره ومكان وتاريخ صدوره وأسماء الخصوم وصفاتهم وأسماء وكلائهم وخلاصة لما أظهره الخصوم من وقائع وطلبات

وأدلة، وأسباب القرار والمنطوق من الحكم هذه الاجراءات هي ما نصت عليه المواد (76-84) من النظام الأساسي لمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري لسنة 2017.

مما تقدم يرى الباحث حرص المشرع الرياضي الإماراتي على تحديد إجراءات التحكيم في المنازعات الرياضية بشكل دقيق ومفصل، لأهمية هذه الإجراءات في سلامة ودقة التحكيم وبالتالي دقة التحكيم. القرار، وهو جوهر وأساس تسوية الخلاف التحكيمي وإنهائه. كما يرى الباحث أن هذه الإجراءات لا تختلف كثيراً بين مركز تحكيم وآخر، وقد ظهر ذلك من خلال مقارنة إجراءات التحكيم التي يتبعها مركز التحكيم والتسوية الرياضي المصري، وغرفة التحكيم الرياضي الفرنسية، وكل ذلك يؤدي إلى الهدف ذاته، وهو الوصول إلى قرار تحكيم يرضي جميع أطراف النزاع الرياضي، وبالتالي يؤدي إلى تسوية هذا النزاع وإنهائه، مع الحفاظ على مصالح وحقوق جميع الأطراف المتعاقدة في المجال الرياضي.

#### الخاتمة:

وخلاصة القول إن المشرع الإماراتي والمشرعين المصريين والفرنسيين حددوا الإجراءات التي يجب اتباعها في عملية التحكيم في المنازعات التعاقدية ابتداءً من تشكيل هيئات التحكيم وحتى صدور الحكم النهائي في النزاع. حكم صادر منه. تم التأكيد على تحديد القوانين المطبقة على إجراءات التحكيم في المنازعات التعاقدية، سواء بالاتفاق بين الأطراف أو وفقاً للوائح الرياضية المعمول بها في الدولة، مع مراعاة المسائل الإجرائية لتجنب إلغاء قرار التحكيم أو رفض الاعتراف أو تنفيذه بسبب مخالفة الإجراءات. كما تمت مناقشة إجراءات التحكيم في المنازعات الرياضية وفقاً للتشريعات الرياضية الإماراتية والمقارنة في كل من مصر وفرنسا، كما تم توضيح الإجراءات المحددة التي يجب اتباعها في كل مرحلة من مراحل عملية التحكيم والتي غالباً ما تكون متشابهة في التحكيم الرياضي الآخر. المراكز، ويشمل ذلك تقديم طلب التحكيم، وتحديد الجدول الزمني للتحكيم، والتواصل مع المحكمين، وعقد جلسات المرافعة،

والانتهاء من إصدار حكم التحكيم. تهدف هذه الإجراءات إلى تسهيل وتسريع الفصل في المنازعات الرياضية وتحقيق التسوية العادلة لأطراف النزاع. وبذلك تساهم هذه الإجراءات في تعزيز شرعية التحكيم وتحقيق العدالة في إصدار الحكم النهائي. بشكل عام، يعد فهم إجراءات التحكيم أمرًا ضروريًا لجميع أطراف النزاعات الرياضية. ضرورة مراعاة القوانين واللوائح المحلية والدولية المعمول بها في تحديد الإجراءات والالتزام بها لضمان صحة عملية التحكيم.

### النتائج:

بعد مناقشة المفاهيم والمزايا المتعلقة بالتحكيم في النزاعات الرياضية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الهامة. يُلخص مفهوم التحكيم الرياضي كوسيلة بديلة لتسوية النزاعات في الساحة الرياضية، حيث يتم إحالة النزاع من المحاكم التقليدية إلى لجنة تحكيم مستقلة. هذا المفهوم يعكس تحولاً في النهج التسويات لحل النزاعات في المجال الرياضي. وقد اتضح ان مزايا التحكيم الرياضي تتجلى في سرعة العملية وكفاءتها، إضافة إلى حماية الخصوصية وتخصيص المحكمين في قضايا الرياضة. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن تنفيذ قرارات التحكيم الرياضي عبر الحدود، مما يجعلها وسيلة مثلى لحل النزاعات الرياضية التي قد تمتد عبر مختلف الدول. كما تعكس التطورات القانونية في دول مثل الإمارات ومصر الاهتمام بتطوير بيئة قانونية واضحة لحل النزاعات الرياضية. وقد تمثل ذلك في إنشاء مراكز تحكيم متخصصة، تعزز من فعالية وشفافية عمليات التحكيم والتسوية. ومن ناحية أخرى فان مبدأ التحكيم التوافقي يبرز كأداة قوية لضمان مشاركة الأطراف في تحديد القواعد والإجراءات التي ستسيطر على عملية التحكيم. وهذا يساهم في تعزيز شفافية ومشروعية القرارات. كما توضح أهمية تحديد الإجراءات الإجرائية أن التحكيم الرياضي يجب أن يتماشى مع الاحتياجات الخاصة بالبيئة الرياضية. كما يظهر التنسيق الدولي أهمية توحيد المعايير والقوانين المتعلقة بالتحكيم الرياضي لتحقيق تنفيذ فعال لقرارات التحكيم. وأخيراً، فان التحكيم

الرياضي يُظهر دورًا مهمًا في ضمان النزاهة والتنافسية في البيئة الرياضية، مما يسهم في توفير بيئة تنافسية عادلة ومستدامة لجميع الأطراف.

### التوصيات:

استنادًا إلى هذه النتائج، يُقترح تعزيز التوعية بفوائد التحكيم الرياضي بين الجهات المعنية في المجتمع الرياضي، وتوفير برامج تدريبية متخصصة للمحكّمين والأطراف ذات الاهتمام، إلى جانب تعزيز التعاون والتنسيق الدولي في مجال التحكيم الرياضي، وضمان تحقيق التناسق من خلال تطبيق معايير وإجراءات محددة.

### شكر وتقدير Acknowledgments

يتقدم الباحثون بالشكر إلى الجامعة العلوم الإسلامية الماليزية (USIM)، لإعطاء بيئة مواتية لإجراء وبناء فكرة هذا المقال.

### تضارب المصالح Conflict Of Interests

يعلن ويعترف الباحثون بعدم وجود تنافس في المصالح المالية أو الشخصية أو غيرها فيما تتعلق بكتابة هذا المقال.

### مساهمات الباحثين Authors' Contributions

صمم الباحثون هذه الدراسة كلها سويًا.

### قائمة المصادر والمراجع

#### Al-Qurān al-Karīm.

Abdel Tawab, Mohamed (2021), *Arbitration in Sports Disputes in Egyptian and French Law: A Comparative Study*, Egypt University Journal for Human Studies, Volume 1, Issue 1.

- Abdullah bin Muhammad bin Saad Al Khaneen. *Arbitration in Islamic Sharia*.
- Abu Al-Enein, Muhammad (1999), *The Legal Principles Underpinning Arbitration in the Arab and African Countries That Adopted the UNCITRAL Model Law on Arbitration*, Arab Arbitration Journal, No. 1.
- Abu Fadda, Marwan and Dergham, Maher (2012), *International Commercial Arbitration, a working paper submitted to the study day "Financial Arbitration in Commercial Disputes: Problems and Solutions"*, Islamic University, Gaza, Palestine.
- Abu Mughli, Muhannad and Abu Al-Haija, Muhammad (2009). *Alternative digital means for resolving civil disputes*, Dirasat Journal, Sharia and Law Sciences, University of Jordan, Jordan, Volume 36.
- Al Rashoud, Abdullah (2008), *Arbitration Cases in the Saudi System and Egyptian Law, "An Applied Comparative Fundamental Study,"* (Master's Thesis), Naif Arab University for Security Sciences. Al Riyadh, Saudi Arabia.
- Al-Abadi, Muhammad (2007), *The importance of arbitration and the permissibility of resorting to it in administrative contract disputes*, a comparative study, a study published in Studies, Sharia and Law Sciences, University of Jordan, Jordan, Volume 34, Issue 2.
- Al-Awa, Muhammad Salim (2014), *Arbitration Procedures in Egyptian Law*. Dar Muhammad Khulusi Publishing.
- Al-Awaysha, Saddam Muhammad (2019), *Arbitration in Administrative Contract Disputes: A Comparative Analytical Study*, Egyptian Library for Publishing and Distribution, Cairo.
- Al-Azzawi, Adnan Ahmed Wali (2014), *The Legal System of International Sports Justice*, Judicial Department, Abu Dhabi. UAE.
- Al-Bahr Al-Raiq: 7/24, Al-Durr Al-Mukhtar: 4/347
- Al-Bouani, Hani (2009), *Alternative mechanisms and means for resolving commercial contract disputes*, an intervention presented to the second national workshop to discuss the draft national report on enforcing commercial contracts and recovering debts in the Republic of Yemen, Sana'a, Yemen.
- Al-Haddad, Hafida Al-Sayed (1996), *Appealing the Invalidation of Arbitration Rulings Issued in International Private Disputes*, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria. Egypt.
- Al-Kharabsha, Ayed Ahmed (2021), *Arbitration in Sports Disputes According to the Rules of the International Court of Arbitration for*

- Sports*, International Journal of Comparative Legal and Jurisprudential Studies, Volume 2, Issue 1.
- Al-Maashani, Adnan (2012). *Commercial Arbitration Agreement in Jordanian and Omani Law*, (Master's Thesis), unpublished, Middle East University, Jordan.
- Al-Masadi, Imad (2009), *Sports Disputes and Competent Structures*, Journal of Legal Research and Studies, Association of Jurists in Sfaqs, (4)3.
- Al-Sabaawi, Ziad Muhammad (2014), *International Commercial Arbitration between Sharia and Law*, 1st edition, National Center for Legal Publications, Cairo.
- Al-Shaer, Mohamed Helmy (2020), *Arbitration in Sports Disputes in Light of the Provisions of Egyptian Law No. 71 of 2017 and its Executive Regulations and its Amendments*, National Center for Legal Publications, Cairo.
- Al-Shawabkeh, Faisal, and Bani Salama, Muhammad (2015), *The Legal Nature of Arbitration*, "A Study in the Jordanian Personal Status Law No. (36), of 2010," a study published in Politics and Law Notebooks, No. 12.
- Al-Taher, Rashid (2022), *Arbitration in Sports Disputes: A Comparative Study between Moroccan and Kuwaiti Legislation and Other Legislations*, Journal of the Kuwait International College of Law, Tenth Year, No. 3.
- Al-Zahrani, Falah (2010), *Arbitration in Banking Disputes in the Gulf Cooperation Council Countries*, "An Applied Comparative Fundamental Study," (Master's Thesis), Naif Arab University for Security Sciences. Al Riyadh, Saudi Arabia.
- Al-Zuhairi, Abdel Hamid Najashi (2017), *Arbitration in Sports Disputes: A Study in Light of the Egyptian Sports Law No. 71 of 2017*, Journal of the State Litigation Authority, No. 4, Year 61.
- Awad, Ihsan Abdel Karim (2017), *Sports disputes pending before the Court of Arbitration for Sport (CAS) and guarantees of independence and objectivity of its decisions*, Journal of Sports Sciences, (9)28.
- Ceribas, Dincer and Ozbek, Oguz (2021), *Alternative Dispute Resolution in Sport Disputes: A Review of Turkish Athletics, Basketball and Volleyball Federation Decisions*, Marmara University journal, 27 (1).
- Colucci, Massimo. (2013). *international sports justice: the court of arbitration for sport*, European Sports Law and Policy Bulletin, issul.

- Dictionary of language standards: 2/91
- Ezz El-Din, Abdullah (1979), *Conflict of Laws in International Arbitration Matters in Private Law Articles*, Al-Adala Magazine, Sixth Year, No. 21.
- Ibrahim, Ahmed Ibrahim (2005), *Private International Arbitration*, 4th edition, Arab Nahda Publishing, Cairo.
- Maita, A. (2013), *Development of a Commercial Arbitration Hub in the Middle East: Case Study -The State of Qatar*.
- Mesbah, Ahmed Mahmed, (2022). *The 2017 Egyptian sports law: Assessing dispute resolution amidst pluralistic globalization*. International Journal of Doctrine, Judiciary and Legislation, 3.(2)
- Mihas, P. (2019), *Qualitative data analysis*. In *Oxford research encyclopedia of education*; Moser, A., & Korstjens, I. (2018), Series: Practical guidance to qualitative research. Part 3: Sampling, data collection and analysis. European journal of general practice, 24(1), 9-18.
- Moaden, Maamoun (2022), *The limits of the administrative judge's jurisdiction in settling sports disputes: a comparative study*, Academic Journal of Legal and Political Research, Volume 6, Issue 1.
- Paulsson, J. (2013). *The idea of arbitration*. Clarendon Law Series, Oxford University Press.
- Pound, R. W. (2014). *Sports Arbitration: How it Works and Why it Works*. McGill J. Disp. Resol., 1, 76.
- Soualem, Sofiane (2014), *Alternative Methods for Resolving Civil Disputes in Algerian Law*, (PhD thesis), Mohamed Kheidar University, Algeria.
- Wang Yong (2006). *Sports dispute arbitration syste*. (Master's thesis). Guangdong University of Foreign Studies.